

ذ. هشام الحسكة

أستاذ باحث في العالمية العامة والتدبير العمومي
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش
جامعة القاضي عياض

أسس

مالية الجماعات الترابية

- • ميزانية الجماعات الترابية
- • مبادئ الميزانية
- • تقنيات التدبير المالي الترابي
- • تمويل الجماعات الترابية
- • تدبير نفقات الجماعات الترابية
- • دورة ميزانية الجماعات الترابية
- • الرقابة على مالية الجماعات الترابية

2026

الضهرس

- 1.....مقدمة
- 3.....القسم الأول: طبيعة مالية الجماعات الترابية ونطاقها
- 5.....الفصل الأول: التطور التاريخي للنظام المالي للجماعات الترابية
- 13.....الفصل الثاني: المقاربة المفاهيمية والقانونية لمالية الجماعات الترابية
- 13.....المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمالية الجماعات الترابية
- 15.....المحور الثاني: أهمية مالية الجماعات الترابية
- 16.....المحور الثالث: مكانة مالية الجماعات الترابية ضمن المالية العمومية
- 19.....القسم الثاني: ميزانية الجماعات الترابية: أداة للتدبير المالي
- 21.....الفصل الأول: تعريف ميزانية الجماعات الترابية
- 21.....المحور الأول: تعريف ميزانية الجماعات الترابية
- 21.....أولاً: التعريف القانوني للميزانية
- 22.....ثانياً: التعريف الفقهي للميزانية
- 23.....ثالثاً: التعريف الفني للميزانية
- 24.....المحور الثاني: الخصائص المميزة لميزانية الجماعات الترابية
- 24.....أولاً: الميزانية بيان تقديري، توقعي
- 25.....ثانياً: الميزانية إذن وترخيص
- 26.....ثالثاً: الميزانية عمل دوري
- 27.....رابعاً: الميزانية تعكس أهداف الجماعة الترابية
- 28.....المحور الثالث: بنية ميزانية الجماعات الترابية
- 28.....أولاً: الميزانية الرئيسية
- 30.....ثانياً: الميزانيات الملحقة
- 32.....ثالثاً: الحسابات الخصوصية
- 36.....الفصل الثاني: المبادئ والقواعد الفنية لميزانية الجماعات الترابية
- 37.....المحور الأول: مبدأ السنوية
- 37.....أولاً: تعريف مبدأ سنوية الميزانية
- 38.....ثانياً: بداية وحصر الميزانية
- 38.....ثالثاً: استثناءات مبدأ سنوية الميزانية
- 44.....المحور الثاني: مبدأ الوحدة
- 46.....المحور الثالث: مبدأ العمومية
- 47.....أولاً: قاعدة عدم المقاصة
- 48.....ثانياً: قاعدة عدم التخصيص
- 50.....المحور الرابع: مبدأ تخصيص الاعتمادات

51	أولاً: اعتبارات مبدأ تخصيص الاعتمادات
51	ثانياً: الأساس القانوني لمبدأ تخصيص الاعتمادات
52	المحور الخامس: مبدأ التوازن
54	المحور السادس: مبدأ صدقية موارد وتكاليف الميزانية
54	أولاً: مضمون مبدأ صدقية الميزانية
55	ثانياً: التأسيس القانوني لمبدأ صدقية الميزانية بالجماعات الترابية
56	ثالثاً: مبدأ صدقية الميزانية في الجماعات الترابية: الغايات والمبررات
57	القسم الثالث: مصادر التمويل وإدارة نفقات الجماعات الترابية
60	الفصل الأول: مصادر تمويل ميزانية الجماعات الترابية
62	المحور الأول: الموارد الذاتية للجماعات الترابية
62	أولاً: الموارد الجبائية لميزانية الجماعات الترابية
78	ثانياً: الموارد غير الجبائية لميزانية الجماعات الترابية
84	المحور الثاني: الموارد المالية المحولة من الدولة
84	أولاً: حصص الجماعات من الضرائب الوطنية
90	ثانياً: التوزيع الجبائي للموارد عبر صناديق التأهيل والتضامن المالي
93	المحور الثالث: التمويل الاستثنائي للجماعات الترابية
94	أولاً: الاقتراضات كوسيلة لمحاربة الخصائص المالي
99	ثانياً: الامدادات والاعانات العمومية
101	الفصل الثاني: تدبير نفقات الجماعات الترابية
102	المحور الأول: مضمون النفقات العمومية
103	أولاً: تعريف النفقات العمومية وتبيان الهدف منها
104	ثانياً: عناصر النفقات العمومية
107	المحور الثاني: تصنيفات النفقات العمومية
107	أولاً: التقسيمات العلمية المختلفة للنفقات العمومية
113	ثانياً: النفقات العمومية في النظام الميزانياتي للجماعات الترابية
115	المحور الثالث: ترشيد نفقات الجماعات الترابية
119	المحور الرابع: التبويب الميزانياتي لنفقات الجماعات الترابية
123	القسم الرابع: تقنيات وأساليب التدبير المالي الترابي
125	الفصل الأول: ربط التدبير المالي الترابي بالتخطيط
125	المحور الأول: البرامج التنموية للجماعات الترابية
126	أولاً: برنامج التنمية الجهوية
127	ثانياً: برنامج التنمية للمعالة أو الإقليم
128	ثالثاً: برنامج عمل الجماعة

130	المحور الثاني: البرمجة متعددة السنوات
133	المحور الثالث: مبدأ تدبير الميزانية وفق منطق النتائج
136	الفصل الثالث: مبدأي التدبير الحر والتفريع
137	المحور الأول: مبدأ التدبير الحر
	المحور الثاني: توزيع الاختصاصات على أساس مبدأ التخصص والتكامل وبناءً على مبدأ
141	التفريع
143	الفصل الرابع: مبدأي التعاون والتضامن رافعة موازناتية لتنويع الموارد المالية
143	المحور الأول: مبدأ التعاون
144	أولاً: مجموعات الجماعات الترابية
145	ثانياً: شركات التنمية
146	ثالثاً: مجموعات ومؤسسات للتعاون
148	رابعاً: اتفاقيات التعاون والشراكة
149	المحور الثاني: مبدأ التضامن
151	القسم الخامس: دورة ومراحل ميزانية الجماعات الترابية
153	الفصل الأول: مرحلة تحضير ميزانية الجماعات الترابية
153	المحور الأول: الأجهزة المختصة بإعداد ميزانية الجماعات الترابية
154	أولاً: رئيس المجلس
154	ثانياً: دور لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
156	المحور الثاني: مسطرة تحضير ميزانية الجماعات الترابية
158	المحور الثالث: أساليب تقدير نفقات وموارد ميزانية الجماعات الترابية
158	أولاً: تقدير المداخيل
160	ثانياً: تقدير النفقات
164	الفصل الثاني: مرحلة التصويت على ميزانية الجماعات الترابية
165	المحور الأول: مسطرة وأجال التصويت على مشروع الميزانية
165	أولاً: مسطرة وشروط التصويت على مشروع الميزانية
166	ثانياً: آجال التصويت على مشروع الميزانية
166	المحور الثاني: سيناريوهات التصويت على الميزانية
167	الفصل الثالث: مرحلة التأشير على ميزانية الجماعات الترابية
167	المحور الأول: تعريف تقنيّة التأشير المسبقة
169	المحور الثاني: مضمون تقنيّة التأشير على الميزانية
170	المحور الثالث: تجليات الرقابة الإدارية على الميزانية
170	أولاً: الحفاظ على توازن الميزانية
171	ثانياً: إدراج النفقات الإجبارية بالميزانية
172	ثالثاً: آثار التأشير على الميزانية
173	رابعاً: الحالات التي تتدخل فيها سلطة الحلول

175	الفصل الرابع: مرحلة تنفيذ ميزانية الجماعات الترابية
175	المحور الأول: قاعدة الفصل بين المهام الإدارية والمهام المحاسبية
175	أولاً: الأسس القانونية لقاعدة الفصل
176	ثانياً: مبررات قاعدة الفصل
177	المحور الثاني: الأجهزة المتدخلة في تنفيذ ميزانية الجماعات الترابية
177	أولاً: الأمر بالصرف
180	ثانياً: المحاسب العمومي
184	المحور الثالث: مسطرة وإجراءات تنفيذ ميزانية الجماعات الترابية
185	أولاً: تنفيذ الميزانية على مستوى النفقات
194	ثانياً: تنفيذ الميزانية على مستوى المداخل
201	الفصل الخامس: الرقابة على مالية الجماعات الترابية
204	المحور الأول: الرقابة الإدارية القبلية والمواكبة على مالية الجماعات الترابية
205	أولاً: آلية التأشير على العمليات المالية للجماعات الترابية
207	ثانياً: دور المحاسب العمومي في الرقابة على مالية الجماعات الترابية
217	المحور الثاني: الرقابة الإدارية اللاحقة على مالية الجماعات الترابية
218	أولاً: مراقبة المفتشية العامة للمالية
223	ثانياً: الدور الرقابي للمفتشية العامة للإدارة الترابية
228	ثالثاً: التدقيق السنوي المشترك بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية
230	المحور الثالث: الرقابة السياسية على مالية الجماعات الترابية
231	أولاً: دور المجالس المنتخبة في مراقبة الميزانية
232	ثانياً: لجان تقصي الحقائق
233	ثالثاً: الأسئلة الكتابية
235	المحور الرابع: الرقابة القضائية على مالية الجماعات الترابية
236	أولاً: تنظيم المجالس الجهوية للحسابات
239	ثانياً: اختصاصات المجالس الجهوية للحسابات
253	الفهرس

د. هشام الحسكة



- أستاذ بجامعة القاضي عياض مراكش؛
- دكتور في القانون العام والعلوم السياسية؛
- عضو مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات؛
- منسق مجموعة الأبحاث في الهندسة المالية والتقييم والتدقيق وتحليل السياسات؛
- أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات أسفي (سابقاً)؛
- متصرف ممتاز بوزارة الداخلية (سابقاً)؛
- مكون ومفتش إقليمي للحالة المدنية (سابقاً)؛
- رئيس مصلحة الأنظمة والحريات العامة بعمالة المحمدية (سابقاً)؛
- رئيس المفتشية الإقليمية للحالة المدنية بعمالة إقليم اليوسفية (سابقاً)؛
- صدرت له العديد من الدراسات البحثية والمقالات العلمية؛
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والوطنية؛
- ساهم في تنظيم وتنسيق العديد من الملتقيات والندوات الوطنية والدولية؛
- ساهم في تأطير ورشات ودورات تكوينية؛
- من إصداراته:

1. المالية العامة والتشريع المالي: 2023؛
2. الجوز في منهجية البحث الجامعي وقواعد المنهج: 2023؛
3. مدخل القانون الإداري؛ الجزء الأول: التنظيم الإداري: 2024؛
4. منهجية البحث العلمي: المنطلقات، الخطوات، المناهج، التقنيات، المهارات: 2024.
5. المالية العامة والتشريع المالي المغربي: مساهمة تأسيسية لرصد المستجدات القانونية والتحديات المعاصرة 2025.

يشكل كتاب "أسس مالية الجماعات الترابية"، مساهمة علمية وأكاديمية، تهدف إلى تعميق الفهم بمالية الجماعات الترابية، وتزويد الباحثين والطلبة بأداة تحليلية تساعدهم على استيعاب آليات التدبير المالي الترابي، ورصد تحدياته وآفاق تطويره، في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها الجماعات الترابية. وتزايد أدوارها في تحقيق التنمية الترابية المستدامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

ينطلق هذا المؤلف من قناعة راسخة بأن الارتقاء بالتدبير المالي الترابي يشكل ركيزة أساسية لتعزيز قدرات الجماعات الترابية على تمويل مشاريعها، وتحقيق التوازن بين الموارد والنفقات، وضمان نجاعة الإنفاق العمومي المحلي.

يمثل هذا العمل مرجعاً علمياً وعملياً يسعى إلى الإسهام في ترسيخ ثقافة التدبير المالي الجيد، والمساهمة في بناء نموذج جديد للحكامة المالية الترابية في سياق الإصلاحات المالية والجبائية التي يعرفها المغرب.

يقدم المؤلف رؤية شمولية تجمع بين التأصيل النظري والتحليل العملي، موجهة إلى الطلبة والباحثين والفاعلين في مجال التدبير الترابي، قصد الإحاطة بأسس المالية الترابية وأدوارها التنموية، وفهم آليات التدبير المالي الترابي، واستيعاب رهانات الإصلاح المالي والجبائي التي يعرفها المغرب في ظل ورش الجهوية المتقدمة.

يستعرض الكتاب، عبر خمسة أقسام مترابطة، يتناول القسم الأول طبيعة مالية الجماعات الترابية، من خلال تحديد مفهومها ومميزاتها وأسسها القانونية والتنظيمية. ويعرض القسم الثاني الميزانية كأداة للتدبير المالي، مبرزاً إطلارها المفاهيمي ووظائفها ومبادئ إعدادها وتنفيذها. أما القسم الثالث فيحلل مصادر التمويل وإدارة النفقات العمومية، عبر تحليل تنوع الموارد الذاتية والمحولة وآليات ترشيد الإنفاق. بينما يركز القسم الرابع على تقنيات التدبير المالي الترابي، بما في ذلك التخطيط الترابي، والتدبير العيني على النتائج، والتدبير الحر والتضامن المالي، ويعالج القسم الخامس دورة الميزانية ومراحلها من الإعداد مروراً بالاعتماد والتأشير إلى التنفيذ، ثم التقييم والرقابة.

